العرب
الأربعاء 2021/09/22
السنة 44 العدد 12187

«أهلا مدارس» معرض يخفف عبء شراء مستلزمات التعليم

المصريون يقبلون على شراء أدوات مدرسية لأبنائهم بأسعار منخفضة

مع كل بداية سنة دراسية تنشغل العائلات المصرية بتدبير تكاليف المستلزمات المدرسية لأبنائها في ظل غلاء الأسعار وضعف المقدرة الشرائية لدى أغلبها. لكنّ معرض "أهلاً مدارس" الذي ينطلق في أغلب المحافظات المصرية قبل العودة المدرسية يخفف العبء عنها بتخفيضات هامة تساعدها على الإيفاء بواجبات تعليم أطفالها.

إقبال من الفقراء والأغنياء

القاهرة - قبل أسابيع قليلة من العام الدراسي الجديد، أطلقت الحكومة المصرية معرضا سنويا لبيع اللوازم المدرسية بأسعار منخفضة في محاولة لتخفيف العبء عن أولياء الأمور.

وانطلق معرض "أهلا مدارس" في 16 سبتمبر الجاري ويستمر حتى 30 من نفس الشهر بأرض المعارض في مدينة نصر شرق القاهرة.

وشهد معرض "أهلا مدارس"، إقبالا كبيرا من قبل المواطنين لشراء كافة الأدوات المكتبية ومستلزمات المدارس للاستفادة من التخفيضات الهائلة المقدمة.

> **210**
> شركة لبيع المستلزمات المدرسية تقدم خصومات تبدأ من 35 في المئة وتصل إلى 45 في المئة

وقال تامر أحمد وهو محاسب يبلغ من العمر 40 عاما، لوكالة أنباء (شينخوا)، إنه لا يستطيع العثور على هذه الأسعار المنخفضة في المكتبات ومحلات القرطاسية في القاهرة، مؤكدا أن المعرض فرصة جيدة جدا للآباء للتسوق.

وأضاف أحمد وهو أب لثلاثة أطفال أنه يوصي أصدقاءه وأقاربه كلما التقى أحدهم بشراء اللوازم المدرسية لأطفالهم من المعرض.

وتابع قائلا "إن جهود الحكومة لتخفيف العبء عن الآباء من خلال إقامة مثل هذه المعارض مهمة حقا للأسر ذات الدخل المنخفض"، معربا عن أمله أن تستمر الحكومة في إقامة فعاليات من هذا النوع في جميع أنحاء البلاد.

وقالت إيمان عبدالله التي تعمل معلمة في القاهرة إنها تمكنت من شراء كل المستلزمات الدراسية التي تريدها لبناتها الثلاث.

وأضافت عبدالله، وهي تحزم الأشياء التي اشترتها "لم أكن بحاجة للذهاب إلى عدة أماكن لشراء اللوازم المدرسية لبناتي لأن المعرض يشمل كل ما نحتاجه". ولفتت إلى أن معظم المنتجات في المعرض بمستوى جودة جيدة للغاية.

ويجمع المعرض حوالي 210 شركات لبيع الحقائب المدرسية والزي المدرسي والأحذية والمواد الغذائية والأقلام وكتب تنمية المهارات والكراسات والملفات وغيرها من مستلزمات المدارس الأخرى، مع خصومات تبدأ من 35 في المئة وتصل إلى 45 في المئة كما أكد أحمد أبوجبل، رئيس شعبة الأدوات المكتبية بغرفة القاهرة التجارية.

لم يكتف المعرض بتوفير أدوات مدرسية بأسعار منخفضة للمواطنين والأسر وتلاميذ المدارس، وإنما سيشهد أيضا جناحًا خاصًا بكل ما يتعلق بالأغذية المدرسية من معلبات وجبن وسلع غذائية تستعملها الأسر المصرية في تغذية أولادها خلال العام الدراسي.

وقال محمد عمر صاحب شركة كراسات وكشاكيل، إن المعرض فرصة مثالية للبائعين والمشترين، موضحا أن الحكومة لا تفرض أي رسوم على البائعين خلال عرض منتجاتهم.

وقال عمر، الذي يشارك في المعرض للعام الخامس على التوالي، إن أكثر من 70 في المئة من البضائع المعروضة صناعة مصرية.

وأضاف أن الآباء لا يصدقون أسعار منتجاتنا والمعرض هدية كبيرة من الحكومة للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

وعادت جهاد أحمد للمعرض مرة أخرى بعد أن اكتشفته السنة الماضية، لشراء كل احتياجات طفليها قائلة "اشتريت كل مستلزمات المدرسة لأولادي ولابن أختي أيضا، ولم يعد ينقصهم شيء حتى أني اشتريت لهم البسكويت ومنتجات الألبان التي يحبونها"، لافتة إلى أنّها وفرت نحو نصف المبلغ الذي اعتادت على الشراء به كل عام.

وقالت صديقتها حنان السيد، إنّها تعرفت على المعرض للمرة الأولى من جارتها جهاد وأتت لشراء أدوات أبنائها السبعة، معربة عن سعادتها بتخفيض الأسعار، ما جعلها تشتري احتياجاتها من ميزانيتها البسيطة، "اشتريت ما يحتاجه أطفالي، لم أكن متوقعة أنني سألاقي هذه الأسعار".

ويأتي المعرض في إطار سلسلة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية استعدادا لانطلاق العام الدراسي الجديد في التاسع من شهر أكتوبر المقبل.

وأطلقت وزارة الصحة المصرية حملة لتطعيم جميع المنتسبين لوزارة التعليم من معلمين وإداريين وموظفين وطلبة بالمرحلة الثانوية.

وقال الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، مطلع الشهر الجاري، في أحد اللقاءات العامة "نحن حريصون على أن يبدأ العام الدراسي الجديد ونحن قد طعمنا أعضاء هيئة التدريس وطلاب الجامعات"، مشيرا إلى أنه إذا أمكن لاحقا سوف يتم تطعيم طلاب المدارس الثانوية كذلك.

وتبذل الحكومة المصرية جهودا حثيثة لانتظام العملية التعليمية هذا العام، بعد أن تأثرت بشدة خلال العامين الماضيين بسبب الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها لمواجهة الأزمة.

وأعرب مدحت إبراهيم معلم بإحدى مدارس المرحلة الإعدادية، عن سعادته البالغة، بحصوله على لقاح سينوفاك الصيني، استعدادا لبدء العام الدراسي الجديد.

وقال إبراهيم "للأسف الشديد، تفشي جائحة كورونا أثر بالسلب على العملية التعليمية خلال العامين الدراسيين الماضيين"، مشيدا بالجهود التي تقوم بها الدولة المصرية للحد من هذه الآثار السلبية وتهيئة المناخ المناسب لعام دراسي أكثر انتظاما وفعالية.

كما أشاد بمعرض "أهلا مدارس"، مشيرا إلى أن المعرض لا يقتصر على القاهرة فقط وإنما يتم تنظيمه في جميع المحافظات المصرية لتخفيف العبء عن كاهل الأسر المصرية، وتوفير أدوات مكتبية وحقائب وأحذية وكتب مدرسية ومستلزمات التعليم بأفضل الأسعار.

أسعار في المتناول

وأوضح أن ذلك يتكامل مع توجهات الدولة لتطوير وتحديث العملية التعليمية بشكل شامل، سوء في بنيتها التحتية من توفير مدارس مناسبة وصيانة وتحديث القائم، أو من خلال تطوير البنية التكنولوجية فيها، وتوفير الأجهزة اللوحية (التابلت) للطلبة.

أزمة البنزين في لبنان تطال العودة المدرسية

بيروت - يوصل اللبناني عمر منصور، وهو أب لثلاثة أبناء، ابنته الصغرى إلى المدرسة مشيا على الأقدام نظرا لعجزه عن دفع رسوم حافلة المدرسة وكذلك لعدم توفر البنزين في سيارته.

وقال عمر منصور بينما كان يمسح على رأس ابنته "جاية من المدرسة، بدأت المعاناة منذ أول يوم في السنة الدراسية".

وأوضح عمر أنه بسبب الأزمة المالية في لبنان ونقص الوقود الذي تسبب في عدم توفر وسائل المواصلات التقليدية، فإنه يضطر للمشي كثيرا وتوصيل ابنته إلى المدرسة ثم إلى البيت سيرا على الأقدام.

وأضاف "أتيت من عملي مشيا على الأقدام لأخذ ابنتي الصغيرة من المدرسة إلى البيت، هي الآن تدرس بالصف الرابع وما زالت صغيرة على أن تعود بمفردها على القديمين، وأنا لا أملك ثمن تذكرة التنقل بالحافلة. سأعود إلى عملي مشيا أيضا، لا أعرف إلى متى ستستمر هذه المعاناة التي يبدو أنها ستكون مصيرنا طيلة السنة".

وعاد الطلاب إلى المدارس في لبنان هذه الأيام بعد أن تسببت الاحتجاجات التي شهدها البلد عام 2019 وجائحة كورونا عام 2020 في تعطيل الدراسة وتحول كثيرين إلى الدراسة عبر الإنترنت.

لكن أزمات لبنان الكثيرة التي تتحدى منصور ومن على شاكلته من أولياء الأمور جعلت من الصعب عليهم الاستمتاع ببدء العام الدراسي الجديد.

غلاء الوقود يساهم في تعطيل عملية التعلم

ووافقت الحكومة اللبنانية على خفض دعم استيراد الوقود إلى سعر صرف 8000 ليرة للدولار بدلا من 3900 ليرة.

وعقب هذا الاعلان قفزت أسعار الوقود المباع في لبنان بأكثر من 66 في المئة، ما يرفع تعرفة النقل وأسعار السلع الأساسية التي يدخل الوقود في إنتاجها.

ويقول جميل إلياس الذي يعمل سائق حافلة في جبل لبنان "عملي توقّف منذ فبراير 2020 إثر الإقفال العام بسبب ارتفاع معدلات إصابات كورونا في لبنان".

ويضيف "في ظلّ التعليم الحضوري هذا العام، لن أستطيع أيضًا العمل، بسبب زيادة تكلفة النقل بفعل ارتفاع أسعار المحروقات وما يترتب عنها من عجز الأهالي عن دفع مصاريف انتقال أبنائهم".

ويوضح إلياس أن "تكلفة انتقال الطالب الذي يسكن في النطاق الجغرافي للمدرسة، كان منذ عامين حوالي 60 ألف ليرة لبنانية في الشهر (40 دولارا). أما بعد رفع الدعم عن المحروقات، ارتفعت التكلفة إلى 400 ألف ليرة (نحو 265 دولارا)".

ويرى أن "الأهل لن يستطيعوا دفع هذا المبلغ شهريًا، ما يهدد العاملين في هذا القطاع بالتوقف الكامل أو خفض رواتبهم".

ويدعو إلياس سلطات بلاده إلى "دعم أصحاب الحافلات المدرسية من خلال تأمين بطاقات خاصّة لشراء المحروقات بسعر أقلّ، أو دعم قطع الغيار التي تحتاجها السيارات في حال تعطّلها".

وقالت لميا طالب، وهي مُعلمة وأُم لطالب بإحدى المدارس، بينما تنتظر مع أولياء أمور آخرين خروج أبنائهم من المدرسة "لم يكن عندي مشكلة في النقل، كانت الحافلة تأخذ مني 100 ألف ليرة بالشهر، اليوم أصبحت نفس الحافلة تأخذ كل يوم 40 ألفا، وإذا ما رفعوا الدعم ستكون ثمن التوصيلة اليومية 80 ألفا، فمن أين سأدفع هذا المبلغ بخلاف القسط المدرسي ومعاشي لا يتجاوز مليونين ونصف مليون ليرة، الآن أنا أنقل إبني لأنني أمتلك سيارة وإذا خلص البنزين فيها سأضطر لتركه في البيت".

> **أسعار الوقود المباع في لبنان قفزت بأكثر من 66 في المئة، ما يرفع تعرفة النقل وأسعار السلع التي يدخل الوقود في إنتاجها**

وقال حامد رمضان، وهو سوري يعمل سائق توك توك، بعد أن أوصل أطفالا إلى المدرسة بمركبته التي تعمل بالكهرباء "هؤلاء الأطفال هم أبناء صديقي وقريبي في نفس الوقت، إمكانياته لا تسمح له بأن يدفع ثمن النقل بالحافلة أي ما يقارب 250 ألفا أو 300 ألف بالشهر، فدخله محدود ويحتاج إلى أن يطعم عائلته خاصة وأن الراتب ليوم عمل إن وُجد، سيكون 60 أو 50 ألف ليرة، وقليل من يتلقى 70 ألف ليرة في اليوم".

وتسبب الفساد والمشاحنات السياسية في خسارة الليرة اللبنانية أكثر من 90 في المئة من قيمتها في أقل من عامين مما دفع نصف السكان إلى دائرة الفقر.

وحذرت منظّمة "أنقذوا الأطفال" (غير حكومية، مقرها بريطانيا)، في تقرير من كارثة تربويّة في لبنان.

وقالت المنظمة إن الأطفال اللبنانيين من الفئات الأكثر هشاشة مادياً يواجهون خطرًا حقيقيًا بالانقطاع نهائيًا عن التعليم على وقع انهيار اقتصادي في البلاد.

ويلقى قطاع التعليم اللبناني إشادة في الشرق الأوسط كما أنه احتل يوما ما المرتبة العاشرة عالميا في تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي. لكن العديد من المُعلمين فروا الآن من البلاد مع تفاقم الأزمة المالية.

ويبلغ عدد المدارس الرسميّة (الحكومية) في لبنان ألفاً و235 مدرسة، تضمّ نحو 342 ألفًا و304 طلاب، فيما يبلغ عدد المدارس الخاصّة (غير الحكوميّة) ألفًا و209 مدارس، تضمّ نحو 558 ألفًا و68 طالبا، وفق "الدوليّة للمعلومات" (شركة بحثية مقرها بيروت).

وتزداد مخاوف رئيسة "اتحاد لجان أولياء الأمور" في المدارس الخاصّة لمى الطويل حيال العام الدراسي الجديد بقولها "خسارة أولادنا لعام دراسي ثالث ستؤثّر سلبًا على مستقبل جيل بأكمله في لبنان".

وتدقّ الطويل ناقوس الخطر حيال تدهور مستوى التعليم، قائلة "إنّنا قادمون على كارثة تطيح بجيل كامل، إذا استمرّ المسؤولون في إهمال القطاع التربوي".